فياض: نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان ونرفض انتهاكها

تعديل حجم الخط

رئيس الوزراء سلام فياض يتحدث في مؤتمر حول دور "الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع" (عدسة:مصطفى ابو دية/وفا)

رام الله 11-11-2012 وفا- شدد رئيس الوزراء سلام فياض على أهمية الجولات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في مؤتمر "دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية".

وتابع أن هذه الجولات تهدف للإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةُ في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة(ج) بما فيها الأغوار، حيث تم إخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا، واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء في مؤتمر دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية، الذي تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، والتي عُقدت صباح اليوم في مدينة رام الله.

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال.

واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة، وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: "إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة"

وبين فياض أن الحق الأساسي للإنسان الفلسطيني منتهك بسبب إجراءات الاحتلال، ألا وهو الحق في الحياة والسلامة الجسدية، متسائلاً إذا ما كانت إسرائيل تنتهك هذا الحق المقدس فما بالكم ببقية الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية؟.

ووجه رئيس الوزراء تحية إكبار لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال من خلال الأسير المحرر النائب حسام خضر الذي حضر هذا المؤتمر، مشدداً على أن قضية الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي تبذل السلطة الوطنية كل ما تستطيع للإفراج عنهم.

وتطرق إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أية ذريعة كانت.

وبين المفوض العام للهيئة أحمد حرب أن الهيئة تعمل على حماية وترقية حقوق الإنسان تحت الاحتلال الذي يتنافى جوهرياً مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

وقال: " أمام هذا الوضع تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، ونجزم أن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها".

واستدرك حرب أنه رغم ذلك تقوم الهيئة برصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال وتحليلها من منظور حقوقي، في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في أداء واجباتها تجاه مواطنيها، وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق ومرجعية ذات مصداقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان

وأكد أن الهيئة مستمرة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار صلاحياتها، بموجب القرار الرئاسي والمادة 31 من القانون الأساسي، وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد على التمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية، ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني.

وشدد على ضرورة إنهاء الانقسام الذي يحد من القدرة على التصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، واستعادة الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وأعرب عن اعتقاده أن الهيئة يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في تحقيق المصالحة الوطنية، من منظور حقوقي، على ضوء المكانة التي تتمتع بها من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الإنسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقبول كافة الأطراف لها والاستعداد للتعاون معها.

وأكد دعم الهيئة لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما لها من أثر يقوي موقف السلطة إزاء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الواسعة للحقوق الفلسطينية، ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي، ولما قد يمكّن السلطة من الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

من جانبه، أكد نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة سول تكاهاشي التعاون مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي يحد دوماً من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، معرباً عن تطلعه لليوم الذي تقام فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، لتكون قادرة على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

بدورها، نقلت ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف كاترينا روز مشاهدات الوفد للإجراءات الاحتلالية، التي عايشوا جزءاً منها خلال جولاتهم الميدانية في اليومين الماضيين في البلدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس، ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية.

وفا

وفد أوروبي يطّلع على المعاناة وانتهاكات الاحتلال

نشر بتاريخ 2012-11-11 :: 04:00 PM

أوروبيون يوثقون الانتهاكات الاسرائيلية

رام الله - وطن للأنباء: أكد رئيس الوزراء سلام فياض أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات الحقوقية

المحلية والدولية في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وفضح سياسة الاستهداف المباشرة للوجود الفلسطيني في كل مكان .

وأضاف فياض، خلال ندوة استضافت وفدا حقوقيا دوليا برام الله، أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كل التقارير التي تصدر عن المؤسسات الحقوقية، وأن ذلك بحاجة إلى جهد على مستوى البرلمانات الأوروبية للتحرك والضغط على الاحتلال .

من جانبه، بين رئيس المجموعه الاوروبية لمؤسسات حقوق الإنسان أن بعض الحكومات الأوروبية ألين مولار، كانت شريكة في ما وصل إليه الشعب الفلسطيني من مأساة ومعاناة، مشيرا أن الوفد الذي قدم من 10 دول أوروبية سيقوم بنقل صورة معاناة الشعب الفلسطيني من خلال المنابر الدولية وفضح ممارسات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني .

وقال مولار إن القانون الدولي بحاجة لتقوية كي يرفع صوته في وجه انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي، موضحا أن الوفد الحقوقي الدولي سيبذل الجهود لتعرية الممارسات الاسرائيلية وكشف كذبهم المتواصل وكشف الحقائق للعالم .

وأشارت المديرة التنفيذية للهيئة المستقلة رندة سنيورة أن الجولة الميدانية التي قام بها الوفد أمس السبت شملت مناطق عديدة في نابلس وبيت لحم والخليل والأغوار الشمالية، وشملت زيارات للمناطق المهددة إسرائيليا، مثل منطقة البلدة القديمة في الخليل، والمالح في الأغوار، ومخيم الدهيشة ببيت لحم وغيرها .

وبينت سنيورة أن الوفد تلمّس المعاناة التي يعايشها الفلسطينيون، حيث أن الجولة كانت سياسية وسلطت الضوء على تفاصيل المأساة.

http://www.wattan.tv/new_index_hp_details.cfm?id=a7111861a4497901&c_id=11

مرفق فيديو

وطن للانباء

فياض: نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان

نشر أمــس (آخر تحديث) 2012/11/11 الساعة 18:02

رام الله- معا- شدد رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض على أهمية الجولات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في مؤتمر "دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية"، للإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةُ في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار.

حيث تم إخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة.

كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا.

واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء في مؤتمر دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية، الذي تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، والتي عُقدت صباح اليوم في فندق الموفينبك في مدينة رام الله.

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال.

واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة.

وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: " إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة".

وتطرق رئيس الوزراء إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أي ذريعة كانت.

وكالة معا

الهيئة المستقلة تنظم مؤتمراً حول حالات الصراع والمراحل الانتقالية

نشر أمــس (آخر تحديث) 2012/11/12 الساعة 01:07

رام الله- معا- نظمت اليوم الاحد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" مؤتمراً بعنوان (دور الهيئات الوطنية في حالات النزاع و المراحل الانتقالة) بمشاركة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سلام فياض والعديد من ممثلي الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، وممثلين عن اللجنة التنسيقة الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وممثلين عن المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومهتمين وحقوقيين.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية الجولات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في المؤتمر والتي هدفت إلى الإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةً في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار.

حيث تم إخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال

للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا.

واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال. واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة.

وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: " إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة"، وبين فياض بأن الحق الأساسي للإنسان الفلسطيني منتهك بسبب إجراءات الاحتلال، ألا وهو الحق في الحياة والسلامة الجسدية، متسائلاً إذا ما كانت إسرائيل تنتهك هذا الحق المقدس فما بالكم ببقية الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية.

ووجه رئيس الوزراء تحية إكبار لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال من خلال الأسير المحرر النائب حسام خضر الذي حضر هذا المؤتمر، مشدداً على أن قضي الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي تبذل السلطة

الوطنية كل ما تستطيع للإفراج عنهم.

وتطرق رئيس الوزراء إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أي ذريعة كانت.

وبين الدكتور أحمد حرب المفوض العام للهيئة بأن تعمل الهيئة على حماية وترقية حقوق الانسان تحت الإحتلال الحربي الإسرائيلي الذي يتنافى جوهرياً، شكلاً ومضمونا مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر في الممارسات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما تتجسد في التوسع الاستيطاني والضم غير القانوني لمدينة القدس والعقوبات الجماعية وعلى رأسها حرية السفر والتنقل ونظام الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع والحصار. صحيح أنه يوجد لدينا سلطة وطنية ولكنها سلطة بدون سيادة وطنية، وسلطات الاحتلال هي التي تسيطر على الحدود والمعابر والأرض وهي التي تقوم بترحيل الفلسطينيين من أماكن سكانهم وتدمير منازلهم ومصادر عيشهم وهي التي تقوم بالاعتقالات الادارية واحتجاز الالاف الأسرى الفلسطينيين في ظروف احتجاز غير إنسانية ويواجه بعضهم خطر الموت نتيجة للمرض والإضراب عن الطعام.

ووجه كلامه للحضور إنكم الآن تستطيعون أن تتصوروا الوضع المعقد الذي نعمل في إطاره، فنحن كهيئة وطنية مؤسسة دولة في الوقت الذي لا توجد فيه دولة ذات سيادة، وأمام معوقات الاحتلال وممارساته هذه تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، وأستطيع الجزم بأن حقوق الإنسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها.

ورغم ذلك، تقوم الهيئة برصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتحليلها من منظور حقوقي في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في القيام في واجباتها اتجاه مواطنيها وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق

ومرجعية ذات صدقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان خاصة مجلس حقوق الانسان حيث تسهم في تقديم المداخلات الشفوية والخطية إلى مجلس حقوق الإنسان في جلساته الاعتيادية تحت جدول الأعمال رقم سبعة الخاص بالأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما وتسهم في الجلسات الاستثنائية في مجلس حقوق الانسان الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبين حرب الآثار السلبية التي ترتبت على الانقسام ومنها ضعف المشروعية الديموقراطية وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطات التنفيذية نتيجة تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني لانقسامه عمودياً تبعاً للانقسام السياسي، ما فتح المجال لأطراف الصراع الداخلي إلى توظيف أحكام القانون توظيفاً تعسفياً، ما جعل منظومة حقوق الانسان في قطاع غزة والضفة الغربية رهينة الانقسام وتبعاته الخطيرة.

وأكد بأن الهيئة مستمرة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في إطار صلاحياتها بموجب القرار الرئاسي والمادة (31) من القانون الأساسي وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد بالتمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني وكل ما من شأنه التأثير على مستقبل الحقوق وعلى المراكز القانونية للمواطنين داخل المجتمع الفلسطيني الواحد.

مشدداً على ضرورة انهاء الانقسام الذي يحد من قدراتنا الوطنية للتصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الانسان، واستعادة الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويمكن للهيئة المستقلة أن تلعب دوراً رئيساً في هذا الشأن وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من منظور حقوقي وخاصة على ضوء المكانة المتميزة التي تتمتع بها الهيئة من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الانسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقبول كافة الأطراف لها والاستعدادية للتعاون معها.

ووجه شكره وتقديره للرئيس محمود عباس على الثقة التي أولاها للهيئة وتعزيز مكانتها وذلك بإصداره قراراً بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أعطى حق الدعوة الأصلية المباشرة للمفوض العام

للهيئة المستقلة لحقوق الانسان إلى جانب رئيس السلطة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى وممثلي الأحزاب السياسية المرخصة للعمل في أراضي السلطة الوطنية. مؤكداً دعم الهيئة لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما قد يقوي موقف السلطة إزاء الانتهاكات الاسرائيلية الواسعة للحقوق الفلسطينية ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي على هذه الجرائم والانتهاكات، ولما قد يمكّن السلطة إلى الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الانسان.

كما قدم شكره لرئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وأعضاء الحكومة لحرصه الأكيد على حماية حقوق الإنسان وإيمانه العميق بأهمية دور الهيئة المستقلة بمراقبة وترقية حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية من خلال أخذ توصياتها على محمل الجد والسعي نحو تطبيقها وإدماجها في السياسات الوطنية بما في ذلك تخصيص بند خاص من ميزانية الدولة لدعم الهيئة تعبيراً عن تحمّل الحكومة مسؤولياتها تجاه هيئتها الوطنية وترجمة لسياستها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في فلسطين.

من جانبه أكد سول تكاهاشي نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على تعاون المكتب مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤكداً أنه وبالرغم من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يحد دوماً من هذا التحسين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الصراع، مشيداً بالدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في مجال حقوق الإنسان، كونها تقدم لنا المعلومة والمشورة. معرباً عن تطلعه لليوم الذي تقام فيه الدولة الفلسطينية المستقلة لتكون قادرة على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

من جانبها تحدثت كاترينا روز ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف مشاهدات الوفد للإجراءات الاحتلالية التي عايشوا جزءً منها خلال جولاتهم الميدانية خلال اليومين الماضيين في البدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية، مشيدة بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه المشروعة، كما أشارت إلى صعوبة الأوضاع التي تعمل بها الهيئة. مبينة أن من واجب الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان الدولية أن تلتزم برفع المطالب الحقوقية الفلسطينية للجهات والهيئات الدولية لإحقاق هذه الحقوق وتقويتها وجعلها واقعاً معاشاً

على الأرض.

واستعرض خلال الجلسة الثانية التي ترأستها رندا سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة، رؤساء وهيئات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الإكوادور، ارلندا الشمالية، تايلاد، سكتلاندا، تاريخ إنشاء الهيئات الوطنية في هذه الدول وكيفية عملها في حالات الصراع والمراحل الانتقالية ومقارنتها بالوضع الفلسطيني، مؤكدين على أهمية استمرار الروح المعنوية المقاومة لدى الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة.

واستعرض شعوان جبارين مدير عام مؤسسة الحق في الورقة التي قدمها حول العدالة الانتقالية، أهداف العدالة الانتقالية المتمثلة في التعامل مع الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، موضحاً أن أسس العدالة الانتقالية تتمثل في البحث عن الحقيقة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات وضمان منع الافلات من العقاب، وجبر الضرر المتمثل في التعويض وإعادة التأهيل والإدماج ورد الاعتبار للضحايا.

وبينت سنيورة في الورقة التي قدمتها حول تجربة عمل الهيئة تحت الاحتلال خصوصية المجتمع الفلسطيني وصعوبته كون الهيئة تعمل في ظروف معقدة للاستجابة للمتغيرات بالرغم من أن نطاق عملنا ليس الاحتلال انتهاكات الاحتلال، موضحة أن هذه الصعوبة تنبع من تنوع السلطات المنتهكة، الاحتلال الاسرائيلي، الحكومة في الضفة الغربية، الحكومة في قطاع غزة. علاوة على أن الهيئة تعمل في ظل غياب دولة كاملة السيادة، الأمر الذي دفع بالهيئة إلى تطوير أدوات وآليات عملها كالسعي نحة إنشاء مكاتب مناطقية لتسهيل وتيسير التواصل والوصول إلى المواطن الفلسطيني، ورسم الخطط الاستراتيجية المبنية على تحليل الواقع الفلسطيني المعاش بما تشمله من نقاط قوة ونقاط ضعف ومخاطر وفرص متاحة للتعامل مع الواقع السياسي المتغير.

وأوضحت سنيورة بأن الهيئة تتابع حالة حقوق الإنسان على مستوى مشاركة المواطنين في التجمع السلمي، الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، حرية الرأي والتعبير، الحق في الانتخابات، الحق في تشكيل الأحزاب والانتماء السياسي وكذلك الدور الاستشاري للهيئة وتقديم النصح للمؤسسات الرسمية الفلسطينية.

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استضافت وفد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان على مدار أربعة أيام نظمت خلالها جولات ميدانية في شمال وجنوب الضفة الغربية للإطلاع على الواقع الفلسطيني المعاش وما يعانيه أبناء شعبنا جراء ممارسات الاحتلال.

اسرائيل ترحل عشرات العائلات في منطقة الاغوار

د. فياض في مؤتمر «الهيئة المستقلة»: «الاحتلال المنتهك الاول لحق الفلسطيني في الحياة»

رام الله – الحياة الجديدة– منتصر حمدان – استبقت قوات الاحتلال تكرار حديث رئيس الوزراء د.سلام فياض، عن أن الاحتلال يمثل المنتهك الأول لحقوق الانسان الفلسطيني في الحياة، بتنفيذ عملية ترحيل لقرابة 1000 مواطن معظمهم من الاطفال الذين يعيشون في التجمعات البدوية في منطقة الاغوار .

واثنى فياض في كلمته امام المشاركين في مؤتمر «دور الهيئات الوطنية لحقوق الانسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية»، الذي نظمته الهيئة المستقلة لحقوق الانسان «ديوان المظالم»، امس في مدينة رام الله، على دور واهمية الجولات الميدانية للوفد المشارك في المؤتمر كونها تتيح لهم فرصة الاطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية.

وجدد التزام السلطة الوطنية الكامل بترسيخ واعمال مبادئ حقوق الانسان، وصون الحريات العامة والفردية، معتبرا الانتهاكات الاسرائيلية ضد شعبنا بانها تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الارهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، اضافة الى امعان الحكومة الاسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصة في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر واخطارات الهدم والاخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار.

وبينما كان فياض يتحدث عن اخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لاخلاء بيوتهم، وعدد من الاخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، واخطارات أخرى باخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة، رحلت قوات الاحتلال قرابة 1000 مواطن من المضارب البدوية يعيشون في 6 تجمعات في منطقة الاغوار تحت ذريعة الاستخدام العسكري.

الى ذلك ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا، معتبرا أن هذه الاجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي.

من جانب آخر اشاد فياض بجهود الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الانسان وتعزيز صمود شعبنا، بالاضافة الى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال .

واشار فياض الى أن ملف حقوق الانسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى الى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ واعمال مبادئ حقوق الانسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر الى كافة أشكال الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة، مؤكدا ان الاحتلال الاسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الانسان في فلسطين، وان الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة.

حرب: انتهاكات اسرائيل تعطلنا وتعطل السلطة

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان «ديوان المظالم» نظمت مؤتمرها بمشاركة د.سلام فياض والعديد من ممثلي الهيئات الوطنية لحقوق الانسان من مختلف أنحاء العالم، وممثلين عن اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وممثلين عن المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومهتمين وحقوقيين.

من جانبه اكد المفوض العام للهيئة د. أحمد حرب، على ان «الهيئة تعمل على حماية وترقية حقوق الانسان تحت الاحتلال الحربي الاسرائيلي الذي يتنافى جوهرياً، شكلاً ومضمونا مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالاحتلال الاسرائيلي مستمر في الممارسات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما تتجسد في التوسع الاستيطاني والضم غير القانوني لمدينة القدس والعقوبات الجماعية وعلى رأسها حرية السفر والتنقل ونظام الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع والحصار .«

واشار الى ان الهيئة تعمل بصفة وطنية ومؤسسة دولة في الوقت الذي لا توجد فيه دولة ذات سيادة، وقال «أمام معوقات الاحتلال وممارساته هذه تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الانسان الفلسطيني من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، وأستطيع الجزم بأن حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها.

واشار الى قيام الهيئة «برصد وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية وتحليلها من منظور حقوقي في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية القيام بواجباتها اتجاه مواطنيها وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الاسرائيلية المرسلة الى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقليمية .« ووجه شكره وتقديره للرئيس محمود عباس على الثقة التي أولاها للهيئة وتعزيز مكانتها وذلك باصداره قراراً بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أعطى حق الدعوة الأصلية المباشرة للمفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان الى جانب رئيس السلطة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى وممثلي الأحزاب السياسية المرخصة للعمل في أراضي السلطة الوطنية. وأكد حرب دعم الهيئة لخطوة التوجه الى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما يقوي موقف السلطة ازاء الانتهاكات الاسرائيلية الواسعة للحقوق الفلسطينية ومحاسبة اسرائيل أمام القانون الدولي على هذه الجرائم والانتهاكات.

من جانبه أكد سول تكاهاشي نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على تعاون المكتب مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مؤكداً أنه وبالرغم من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الانسان في فلسطين الا أن الاحتلال يحد دوماً من هذا التحسين .

من جانبها تحدثت كاترينا روز ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الانسان في جنيف عن مشاهدات الوفد للاجراءات الاحتلالية التي عايشوا جزءاً منها خلال جولاتهم الميدانية خلال اليومين الماضيين في البلدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية، مشيدة بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه المشروعة.

وخلال الجلسة الثانية التي ترأستها رندا سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة، استعرض رؤساء وهيئات المنظمات الوطنية لحقوق الانسان في كل من الاكوادور، ايرلندا الشمالية، تايلاند، سكتلاندا، تاريخ انشاء الهيئات الوطنية في هذه الدول وكيفية عملها في حالات الصراع والمراحل الانتقالية ومقارنتها بالوضع الفلسطيني، مؤكدين على أهمية استمرار الروح المعنوية المقاومة لدى الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه

المشروعة.

واستعرض شعوان جبارين مدير عام مؤسسة الحق في الورقة التي قدمها حول العدالة الانتقالية، أهداف العدالة الانتقالية المتمثلة في التعامل مع الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية وعدالة اصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية.

واكدت سنيورة في الورقة التي قدمتها حول تجربة عمل الهيئة تحت الاحتلال خصوصية المجتمع الفلسطيني وصعوبته كون الهيئة تعمل في ظروف معقدة للاستجابة للمتغيرات بالرغم من أن نطاق عمل الهيئة ليس انتهاكات الاحتلال فقط، موضحة أن هذه الصعوبة تنبع من تنوع السلطات المنتهكة، «الاحتلال الاسرائيلي، الحكومة في الضفة، الحكومة المقالة في قطاع غزة .«

12.11.2012 الحياة الجديدة

فياض :الاحتلال يمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين

رام الله - "الأيام"، "وفا": شدد رئيس الوزراء سلام فياض على أهمية الجولات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في مؤتمر 'دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية'.
وتابع أن هذه الجولات تهدف للاطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصة في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار، حيث تم إخطار ما يزيد على 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا، واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود العام 1967.
جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء في مؤتمر دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية، الذي تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'، والتي عُقدت في رام الله أمس.
ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال.
واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة.
وأكد أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وأن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: 'إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّا بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة'.
وبين فياض أن الحق الأساسي للإنسان الفلسطيني منتهك بسبب إجراءات الاحتلال، ألا وهو الحق في الحياة والسلامة الجسدية، متسائلاً إذا ما كانت إسرائيل تنتهك هذا الحق المقدس فما بالكم ببقية الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية؟.
ووجه رئيس الوزراء تحية إكبار لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال من خلال الأسير المحرر النائب حسام خضر الذي حضر هذا المؤتمر، مشدداً على أن قضية الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي تبذل السلطة الوطنية كل ما تستطيع للإفراج عنهم.
وتطرق إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أية ذريعة كانت.
وبين المفوض العام للهيئة أحمد حرب أن الهيئة تعمل على حماية وترقية حقوق الإنسان تحت الاحتلال الذي يتنافى جوهرياً مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة

الوطنية.
وقال: 'أمام هذا الوضع تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، ونجزم أن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها'.
واستدرك حرب أنه رغم ذلك تقوم الهيئة برصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال وتحليلها من منظور حقوقي، في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في أداء واجباتها تجاه مواطنيها، وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق ومرجعية ذات مصداقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.
وأكد أن الهيئة مستمرة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار صلاحياتها، بموجب القرار الرئاسي والمادة 31 من القانون الأساسي، وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد على التمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية، ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني.
وشدد على ضرورة إنهاء الانقسام الذي يحد من القدرة على التصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، واستعادة الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.
وأعرب عن اعتقاده أن الهيئة يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في تحقيق المصالحة الوطنية، من منظور حقوقي، على ضوء المكانة التي تتمتع بها من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الإنسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقبول كافة الأطراف لها والاستعداد للتعاون معها.
وأكد دعم الهيئة لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما لها من أثر يقوي موقف السلطة إزاء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الواسعة للحقوق الفلسطينية، ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي، ولما قد يمكّن السلطة من الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.
من جانبه، أكد نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة سول تكاهاشي التعاون مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي يحد دوماً من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، معرباً عن تطلعه لليوم الذي تقام فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، لتكون قادرة على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية.
بدورها، نقلت ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف كاترينا روز مشاهدات الوفد للإجراءات الاحتلالية، التي عايشوا جزءاً منها خلال جولاتهم الميدانية في اليومين الماضيين في البلدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس، ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية.

تاريخ نشر المقال 12تشرين الثاني 2012

الايام

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تنظم مؤتمراً حول حالات الصراع والمراحل الانتقالية

- 0

تاريخ النشر : 12-11-2012

خ- خ+

رام الله - دنيا الوطن

نظمت اليوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" مؤتمراً بعنوان (دور الهيئات الوطنية في حالات النزاع و المراحل الانتقالة) بمشاركة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سلام فياض والعديد من ممثلي الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، وممثلين عن اللجنة التنسيقة الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وممثلين عن المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومهتمين وحقوقيين.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية الجولات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في المؤتمر والتي هدفت إلى الإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةُ في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار.

حيث تم إخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من

الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا.
واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال.
واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة.
وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: " إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة"، وبين فياض بأن الحق الأساسي للإنسان الفلسطيني منتهك بسبب إجراءات الاحتلال، ألا وهو الحق في الحياة والسلامة الجسدية، متسائلاً إذا ما كانت إسرائيل تنتهك هذا الحق المقدس فما بالكم ببقية الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية.

ووجه رئيس الوزراء تحية إكبار لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال من خلال الأسير المحرر

النائب حسام خضر الذي حضر هذا المؤتمر، مشدداً على أن قضي الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي تبذل السلطة الوطنية كل ما تستطيع للإفراج عنهم.
وتطرق رئيس الوزراء إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أي ذريعة كانت،

وبين الدكتور أحمد حرب المفوض العام للهيئة بأن تعمل الهيئة على حماية وترقية حقوق الانسان تحت الإحتلال الحربي الإسرائيلي الذي يتنافى جوهرياً، شكلاً ومضمونا مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر في الممارسات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما تتجسد في التوسع الاستيطاني والضم غير القانوني لمدينة القدس والعقوبات الجماعية وعلى رأسها حرية السفر والتنقل ونظام الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع والحصار. صحيح أنه يوجد لدينا سلطة وطنية ولكنها سلطة بدون سيادة وطنية، وسلطات الاحتلال هي التي تسيطر على الحدود والمعابر والأرض وهي التي تقوم بترحيل الفلسطينيين من أماكن سكانهم وتدمير منازلهم ومصادر عيشهم وهي التي تقوم بالاعتقالات الادارية واحتجاز الالاف الأسرى الفلسطينيين في ظروف احتجاز غير إنسانية ويواجه بعضهم خطر الموت نتيجة للمرض والإضراب عن الطعام.

ووجه كلامه للحضور إنكم الآن تستطيعون أن تتصوروا الوضع المعقد الذي نعمل في إطاره، فنحن كهيئة وطنية مؤسسة دولة في الوقت الذي لا توجد فيه دولة ذات سيادة، وأمام معوقات الاحتلال وممارساته هذه تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، وأستطيع الجزم بأن حقوق الإنسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها.

ورغم ذلك، تقوم الهيئة برصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتحليلها من منظور حقوقي في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في القيام في واجباتها اتجاه مواطنيها وتساهم في

تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق ومرجعية ذات صدقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان خاصة مجلس حقوق الانسان حيث تسهم في تقديم المداخلات الشفوية والخطية إلى مجلس حقوق الإنسان في جلساته الاعتيادية تحت جدول الأعمال رقم سبعة الخاص بالأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما وتسهم في الجلسات الاستثنائية في مجلس حقوق الانسان الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبين حرب الآثار السلبية التي ترتبت على الانقسام ومنها ضعف المشروعية الديموقراطية وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطات التنفيذية نتيجة تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني لانقسامه عمودياً تبعاً للانقسام السياسي، ما فتح المجال لأطراف الصراع الداخلي إلى توظيف أحكام القانون توظيفاً تعسفياً، ما جعل منظومة حقوق الانسان في قطاع غزة والضفة الغربية رهينة الانقسام وتبعاته الخطيرة.

وأكد بأن الهيئة مستمرة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في إطار صلاحياتها بموجب القرار الرئاسي والمادة (31) من القانون الأساسي وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد بالتمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني وكل ما من شأنه التأثير على مستقبل الحقوق وعلى المراكز القانونية للمواطنين داخل المجتمع الفلسطيني الواحد.

مشدداً على ضرورة انهاء الانقسام الذي يحد من قدراتنا الوطنية للتصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الانسان، واستعادة الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويمكن للهيئة المستقلة أن تلعب دوراً رئيساً في هذا الشأن وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من منظور حقوقي وخاصة على ضوء المكانة المتميزة التي تتمتع بها الهيئة من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الانسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقبول كافة الأطراف لها والاستعدادية للتعاون معها.

ووجه شكره وتقديره للرئيس محمود عباس على الثقة التي أولاها للهيئة وتعزيز مكانتها وذلك بإصداره قراراً بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أعطى حق الدعوة الأصلية المباشرة للمفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان إلى جانب رئيس السلطة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى وممثلي الأحزاب السياسية المرخصة للعمل في أراضي السلطة الوطنية. مؤكداً دعم الهيئة لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما قد يقوي موقف السلطة إزاء الانتهاكات الاسرائيلية الواسعة للحقوق الفلسطينية ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي على هذه الجرائم والانتهاكات، ولما قد يمكّن السلطة إلى الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الانسان. كما قدم شكره لرئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وأعضاء الحكومة لحرصه الأكيد على حماية حقوق الإنسان وإيمانه العميق بأهمية دور الهيئة المستقلة بمراقبة وترقية حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية من خلال أخذ توصياتها على محمل الجد والسعي نحو تطبيقها وإدماجها في السياسات الوطنية بما في ذلك تخصيص بند خاص من ميزانية الدولة لدعم الهيئة تعبيراً عن تحمّل الحكومة مسؤولياتها تجاه هيئتها الوطنية وترجمة لسياستها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في فلسطين.

من جانبه أكد سول تكاهاشي نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على تعاون المكتب مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤكداً أنه وبالرغم من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يحد دوماً من هذا التحسين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الصراع، مشيداً بالدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في مجال حقوق الإنسان، كونها تقدم لنا المعلومة والمشورة. معرباً عن تطلعه لليوم الذي تقام فيه الدولة الفلسطينية المستقلة لتكون قادرة على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

من جانبها تحدثت كاترينا روز ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف مشاهدات الوفد للإجراءات الاحتلالية التي عايشوا جزءً منها خلال جولاتهم الميدانية خلال اليومين الماضيين في البدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية، مشيدة بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه

المشروعة، كما أشارت إلى صعوبة الأوضاع التي تعمل بها الهيئة. مبينة أن من واجب الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان الدولية أن تلتزم برفع المطالب الحقوقية الفلسطينية للجهات والهيئات الدولية لإحقاق هذه الحقوق وتقويتها وجعلها واقعاً معاشاً على الأرض.

واستعرض خلال الجلسة الثانية التي ترأستها رندا سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة، رؤساء وهيئات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الإكوادور، ارلندا الشمالية، تايلاد، سكتلاندا، تاريخ إنشاء الهيئات الوطنية في هذه الدول وكيفية عملها في حالات الصراع والمراحل الانتقالية ومقارنتها بالوضع الفلسطيني، مؤكدين على أهمية استمرار الروح المعنوية المقاومة لدى الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة.

واستعرض شعوان جبارين مدير عام مؤسسة الحق في الورقة التي قدمها حول العدالة الانتقالية، أهداف العدالة الانتقالية المتمثلة في التعامل مع الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، موضحاً أن أسس العدالة الانتقالية تتمثل في البحث عن الحقيقة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات وضمان منع الافلات من العقاب، وجبر الضرر المتمثل في التعويض وإعادة التأهيل والإدماج ورد الاعتبار للضحايا.

وبينت سنيورة في الورقة التي قدمتها حول تجربة عمل الهيئة تحت الاحتلال خصوصية المجتمع الفلسطيني وصعوبته كون الهيئة تعمل في ظروف معقدة للاستجابة للمتغيرات بالرغم من أن نطاق عملنا ليس الاحتلال انتهاكات الاحتلال، موضحة أن هذه الصعوبة تنبع من تنوع السلطات المنتهكة، الاحتلال الاسرائيلي، الحكومة في الضفة الغربية، الحكومة في قطاع غزة. علاوة على أن الهيئة تعمل في ظل غياب دولة كاملة السيادة، الأمر الذي دفع بالهيئة إلى تطوير أدوات وآليات عملها كالسعي نحة إنشاء مكاتب مناطقية لتسهيل وتيسير التواصل والوصول إلى المواطن الفلسطيني، ورسم الخطط الاستراتيجية المبنية على تحليل الواقع الفلسطيني المعاش بما تشمله من نقاط قوة ونقاط ضعف ومخاطر وفرص متاحة للتعامل مع الواقع السياسي المتغير.

وأوضحت سنيورة بأن الهيئة تتابع حالة حقوق الإنسان على مستوى مشاركة المواطنين في التجمع السلمي، الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، حرية الرأي والتعبير، الحق في الانتخابات، الحق في تشكيل الأحزاب والانتماء السياسي وكذلك الدور الاستشاري للهيئة وتقديم النصح للمؤسسات الرسمية الفلسطينية.

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استضافت وفد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان على مدار أربعة أيام نظمت خلالها جولات ميدانية في شمال وجنوب الضفة الغربية للإطلاع على الواقع الفلسطيني المعاش وما يعانيه أبناء شعبنا جراء ممارسات الاحتلال.

دنيا الوطن

http://www.youtube.com/watch?v=DYvBSWxgVuM

فياض: نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان ونرفض انتهاكها تحت أي ذريعة

غير معجب 1 ,معجب 0
القدس : 19:32 11 تشرين الثاني 2012

سلام فياض

شدد رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض على أهمية الجولات الميدانية التي يقوم بها أعضاء اللجنة التنسيقية -القدس-رام الله الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في مؤتمر "دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو المراحل الانتقالية"، للإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةً في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من ج) بما فيها الأغوار، حيث تم إخطار ما يزيد عن)خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما .ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا

واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء في مؤتمر دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع أو ديوان المظالم"، والتي عُقدت صباح اليوم في فندق الموفينبك "المراحل الانتقالية، الذي تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت .في مدينة رام الله منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان .وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال

واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة، وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا " :شعبنا في قطاع غزة، وقال نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا "المنشودة

وتطرق رئيس الوزراء إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون .وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أي ذريعة كانت

القدس

بالفيدو : الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تنظم مؤتمراً حول حالات الصراع والمراحل الانتقالية

هنا القدس- نظمت اليوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" مؤتمراً بعنوان (دور الهيئات الوطنية في حالات النزاع و المراحل الانتقالة) بمشاركة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سلام فياض والعديد من ممثلي الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، وممثلين عن اللجنة التنسيقة الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وممثلين عن المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومهتمين وحقوقيين.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية الجولات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة التنسيقية الدولية التابعة للأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المُشاركين في المؤتمر والتي هدفت إلى الإطلاع على التطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المُحتلة، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية، والتي تتناقض بصورةٍ سافرة مع قواعد القانون الدولي، وخاصةً تصاعد اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء شعبنا ومُمتلكاتهم ومصادر رزقهم ومُقدساتهم، بالإضافة إلى إمعان الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان في مختلف المناطق، وخاصةً في القدس الشرقية ومحيطها، واستهداف الوجود الفلسطيني من خلال أوامر وإخطارات الهدم والإخلاء في القدس، وفي المنطقة المُسماة (ج) بما فيها الأغوار.

حيث تم إخطار ما يزيد عن 34 عائلة في الأغوار الشمالية قبل أيام لإخلاء بيوتهم، وعدد من الإخطارات الأخرى للمواطنين في قرى وخرب فلسطينية في شرق يطا جنوب الخليل، وإخطارات أخرى بإخلاء كافة البيوت في خربة طانا شرق نابلس تمهيداً لهدمها للمرة الخامسة. كما ندد فياض بهدم قوات الاحتلال للمدرسة الوحيدة التي كان يرتادها أطفال طانا.

واعتبر أن هذه الإجراءات تُعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، مُشدداً على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات، وضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا المحتلة، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره، والعيش بحرية وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

ورحب فياض بضيوف فلسطين، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي عملت منذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس الراحل القائد أبو عمار، على النهوض بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية وصون الحريات، كما ثمّن دور كافة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين في صون حقوق الإنسان وتعزيز صمود شعبنا، بالإضافة إلى نقل رسالة شعبنا ومعاناته من أجل نيل الحرية والخلاص التام من الاحتلال. واعتبر فياض أن ملف حقوق الإنسان في فلسطين يُعتبر مكوناً أساسياً من دولة فلسطين التي نسعى إلى تجسيدها واقعاً على الأرض، مُجدداً حرص السلطة الوطنية والتزامها الكامل بترسيخ وإعمال مبادئ حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والفردية، كما اعتبر هذا الملف جزءاً من الواقع الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض بشكلٍ يومي ومُستمر إلى كافة أشكال الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة.

وأكد على أن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل الانتهاك الأكبر لحقوق الإنسان في فلسطين، وإن الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة، والتي كان آخرها التصعيد العدواني ضد شعبنا في قطاع غزة، وقال: " إننا نولي أهمية كبيرة لصون مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين، ولا نقبل بانتهاكها، كما أننا لا نقبل بالاحتلال وانتهاكاته، نحن ملتزمون التزاما تاماً وحقيقيّ بالنهوض بواقع حقوق الإنسان وسيكون هذا أساس دولتنا المنشودة"، وبين فياض بأن الحق الأساسي للإنسان الفلسطيني منتهك بسبب إجراءات الاحتلال، ألا وهو الحق في الحياة والسلامة الجسدية، متسائلاً إذا ما كانت إسرائيل تنتهك هذا الحق المقدس فما بالكم ببقية الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية.

ووجه رئيس الوزراء تحية إكبار لأسرانا البواسل في سجون الاحتلال من خلال الأسير المحرر النائب حسام خضر الذي حضر هذا المؤتمر، مشدداً على أن قضي الأسرى هي إحدى القضايا المركزية التي تبذل السلطة الوطنية كل ما تستطيع للإفراج عنهم.

وتطرق رئيس الوزراء إلى الانقسام وأثره على حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وشدد على أن المعيار الحقيقي لمدى الجدية في إنهاء الانقسام وتوحيد الوطن، هو العودة إلى الشعب، والاحتكام لصندوق الاقتراع بإجراء الانتخابات العامة، وبما يمكننا من إغلاق فصل الانقسام، وصون وحدة الشعب ومؤسساته، مُشيراً إلى أهمية استعادة دور المجلس التشريعي في صون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الحق في التعبير، مُشدداً على رفض أي انتهاك لهذا الحق تحت أي ذريعة كانت،

وبين الدكتور أحمد حرب المفوض العام للهيئة بأن تعمل الهيئة على حماية وترقية حقوق الانسان تحت الإحتلال الحربي الإسرائيلي الذي يتنافى جوهرياً، شكلاً ومضمونا مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر في الممارسات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما تتجسد في التوسع الاستيطاني والضم غير القانوني لمدينة القدس والعقوبات الجماعية وعلى رأسها حرية السفر والتنقل ونظام الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع والحصار. صحيح أنه يوجد لدينا سلطة وطنية ولكنها سلطة بدون سيادة وطنية، وسلطات الاحتلال هي التي تسيطر على الحدود والمعابر والأرض وهي التي تقوم بترحيل الفلسطينيين من أماكن سكانهم وتدمير منازلهم ومصادر عيشهم وهي التي تقوم بالاعتقالات الادارية واحتجاز الالاف الأسرى الفلسطينيين في ظروف احتجاز غير إنسانية ويواجه بعضهم خطر الموت نتيجة للمرض والإضراب عن الطعام.

ووجه كلامه للحضور إنكم الآن تستطيعون أن تتصوروا الوضع المعقد الذي نعمل في إطاره، فنحن كهيئة وطنية مؤسسة دولة في الوقت الذي لا توجد فيه دولة ذات سيادة، وأمام معوقات الاحتلال وممارساته هذه تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني من المخاطر التي

تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، وأستطيع الجزم بأن حقوق الإنسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها.

ورغم ذلك، تقوم الهيئة برصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتحليلها من منظور حقوقي في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في القيام في واجباتها اتجاه مواطنيها وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق ومرجعية ذات صدقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان خاصة مجلس حقوق الانسان حيث تسهم في تقديم المداخلات الشفوية والخطية إلى مجلس حقوق الإنسان في جلساته الاعتيادية تحت جدول الأعمال رقم سبعة الخاص بالأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما وتسهم في الجلسات الاستثنائية في مجلس حقوق الانسان الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبين حرب الآثار السلبية التي ترتبت على الانقسام ومنها ضعف المشروعية الديموقراطية وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطات التنفيذية نتيجة تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني لانقسامه عمودياً تبعاً للانقسام السياسي، ما فتح المجال لأطراف الصراع الداخلي إلى توظيف أحكام القانون توظيفاً تعسفياً، ما جعل منظومة حقوق الانسان في قطاع غزة والضفة الغربية رهينة الانقسام وتبعاته الخطيرة.

وأكد بأن الهيئة مستمرة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في إطار صلاحياتها بموجب القرار الرئاسي والمادة (31) من القانون الأساسي وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد بالتمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني وكل ما من شأنه التأثير على مستقبل الحقوق وعلى المراكز القانونية للمواطنين داخل المجتمع الفلسطيني الواحد.

مشدداً على ضرورة انهاء الانقسام الذي يحد من قدراتنا الوطنية للتصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الانسان، واستعادة

الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويمكن للهيئة المستقلة أن تلعب دوراً رئيساً في هذا الشأن وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من منظور حقوقي وخاصة على ضوء المكانة المتميزة التي تتمتع بها الهيئة من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الانسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقبول كافة الأطراف لها والاستعدادية للتعاون معها.

ووجه شكره وتقديره للرئيس محمود عباس على الثقة التي أولاها للهيئة وتعزيز مكانتها وذلك بإصداره قراراً بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أعطى حق الدعوة الأصلية المباشرة للمفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان إلى جانب رئيس السلطة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى وممثلي الأحزاب السياسية المرخصة للعمل في أراضي السلطة الوطنية. مؤكداً دعم الهيئة لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما قد يقوي موقف السلطة إزاء الانتهاكات الاسرائيلية الواسعة للحقوق الفلسطينية ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي على هذه الجرائم والانتهاكات، ولما قد يمكّن السلطة إلى الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الانسان. كما قدم شكره لرئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وأعضاء الحكومة لحرصه الأكيد على حماية حقوق الإنسان وإيمانه العميق بأهمية دور الهيئة المستقلة بمراقبة وترقية حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية من خلال أخذ توصياتها على محمل الجد والسعي نحو تطبيقها وإدماجها في السياسات الوطنية بما في ذلك تخصيص بند خاص من ميزانية الدولة لدعم الهيئة تعبيراً عن تحمّل الحكومة مسؤولياتها تجاه هيئتها الوطنية وترجمة لسياستها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في فلسطين.

من جانبه أكد سول تكاهاشي نائب رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على تعاون المكتب مع السلطة الوطنية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤكداً أنه وبالرغم من محاولات السلطة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يحد دوماً من هذا التحسين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الصراع، مشيداً بالدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في مجال حقوق الإنسان، كونها تقدم لنا المعلومة والمشورة. معرباً عن تطلعه لليوم الذي تقام فيه الدولة الفلسطينية المستقلة لتكون قادرة على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

من جانبها تحدثت كاترينا روز ممثلة اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف مشاهدات الوفد للإجراءات الاحتلالية التي عايشوا جزءً منها خلال جولاتهم الميدانية خلال اليومين الماضيين في البدة القديمة لمدينة الخليل وقرية العقبة في محافظة طوباس ومنطقة المالح في الأغوار الشمالية، مشيدة بصمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بحقوقه المشروعة، كما أشارت إلى صعوبة الأوضاع التي تعمل بها الهيئة. مبينة أن من واجب الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان الدولية أن تلتزم برفع المطالب الحقوقية الفلسطينية للجهات والهيئات الدولية لإحقاق هذه الحقوق وتقويتها وجعلها واقعاً معاشاً على الأرض.

واستعرض خلال الجلسة الثانية التي ترأستها رندا سنيورة المديرة التنفيذية للهيئة، رؤساء وهيئات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الإكوادور، ارلندا الشمالية، تايلاد، سكتلاندا، تاريخ إنشاء الهيئات الوطنية في هذه الدول وكيفية عملها في حالات الصراع والمراحل الانتقالية ومقارنتها بالوضع الفلسطيني، مؤكدين على أهمية استمرار الروح المعنوية المقاومة لدى الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة.

واستعرض شعوان جبارين مدير عام مؤسسة الحق في الورقة التي قدمها حول العدالة الانتقالية، أهداف العدالة الانتقالية المتمثلة في التعامل مع الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، موضحاً أن أسس العدالة الانتقالية تتمثل في البحث عن الحقيقة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات وضمان منع الافلات من العقاب، وجبر الضرر المتمثل في التعويض وإعادة التأهيل والإدماج ورد الاعتبار للضحايا.

وبينت سنيورة في الورقة التي قدمتها حول تجربة عمل الهيئة تحت الاحتلال خصوصية المجتمع الفلسطيني وصعوبته كون الهيئة تعمل في ظروف معقدة للاستجابة للمتغيرات بالرغم من أن نطاق عملنا ليس الاحتلال انتهاكات الاحتلال، موضحة أن هذه الصعوبة تنبع من تنوع السلطات المنتهكة، الاحتلال الاسرائيلي، الحكومة في الضفة الغربية، الحكومة في قطاع غزة. علاوة على أن الهيئة تعمل في ظل غياب دولة كاملة السيادة، الأمر الذي دفع بالهيئة إلى تطوير أدوات وآليات عملها كالسعي نحة إنشاء مكاتب مناطقية لتسهيل وتيسير التواصل والوصول إلى المواطن الفلسطيني، ورسم الخطط

الاستراتيجية المبنية على تحليل الواقع الفلسطيني المعاش بما تشمله من نقاط قوة ونقاط ضعف ومخاطر وفرص متاحة للتعامل مع الواقع السياسي المتغير.

وأوضحت سنيورة بأن الهيئة تتابع حالة حقوق الإنسان على مستوى مشاركة المواطنين في التجمع السلمي، الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، حرية الرأي والتعبير، الحق في الانتخابات، الحق في تشكيل الأحزاب والانتماء السياسي وكذلك الدور الاستشاري للهيئة وتقديم النصح للمؤسسات الرسمية الفلسطينية.

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استضافت وفد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان على مدار أربعة أيام نظمت خلالها جولات ميدانية في شمال وجنوب الضفة الغربية للإطلاع على الواقع الفلسطيني المعاش وما يعانيه أبناء شعبنا جراء ممارسات الاحتلال.

كلمة د.احمد حرب في مؤتمر دور الهيئات الوطنية لحقوق الانسان

نشر اليوم الساعة 12:05

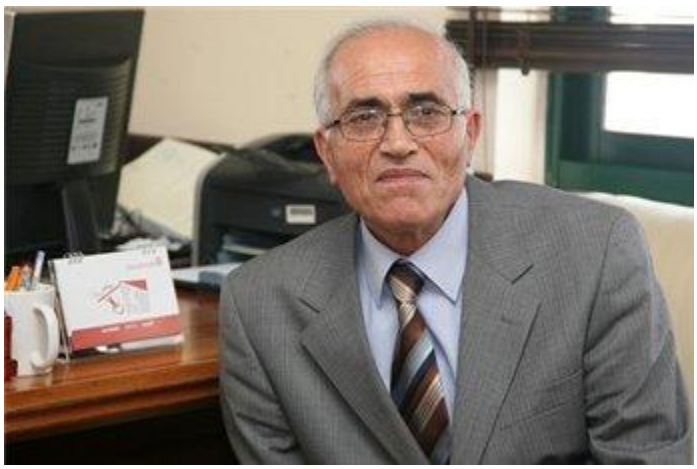

رام الله - **معا** - جاءت كلمة الدكتور أحمد حرب في مؤتمر "دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في مناطق الصراع والمرحلة الإنتقالية" بالنص على النحو التالي:

السيد دولة رئيس الوزراء

السيدة ممثلة اللجنة التنسيسقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان

جنيف

السيد ممثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي

الفلسطينية،

السيدات والسادة ممثلو الهيئات الوطنية

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب باسمي وباسم الهيئة الوطنية المستقلة لحقول الإنسان – فلسطين، وأشكركم لحضوركم ومشاركتكم ليس في جلسة الافتتاح فحسب وإنما في أعمال " الطاولة المستديرة التي تقدم فيها أوراق مهمة في مجال تعميم وحماية حقوق الإنسان في حالات الصراع والمراحل الانتقالية والإطلاع على تجارب وخبرات الهيئات الوطنية في العالم التي مرت أو تمر في ظروف مشابهة لظروف فلسطين.

لقد أنشئت الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الانسان – ديوان المظالم بقرار مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي يصادف هذا اليوم الحادي عشر من نوفمبر الذكرى الثامنة لاستشهاده (رحمة الله عليه والمجد والخلود

لشهدائنا الأبرار). حيث تحدد بموجب هذا القرار مسؤوليات ومهام الهيئة " في متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية".

ومع أن قرار التأسيس الرئاسي قد صدر عام 1993 في وقت كان يحدونا الأمل بالسلام والاستقلال وتجسيد أركان الدولة المستقلة صاحبة السيادة على الأرض بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي، يمكن القول أنه ومنذ لحظة نشوئها والهيئة المستقلة تعمل في منطقة صراع معقد ربما ليس له مثيل في العالم في تعقيداته السياسية والجيوسياسية والايدولوجية والثقافية والانسانية.

فمن ناحية تعمل الهيئة على حماية وترقية حقوق الانسان تحت الإحتلال الحربي الإسرائيلي الذي يتنافى جوهرياً، شكلاً ومضمونا مع الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر في الممارسات الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما تتجسد في التوسع الاستيطاني والضم غير القانوني لمدينة القدس والعقوبات الجماعية وعلى رأسها حرية السفر والتنقل ونظام الحواجز العسكرية وبناء جدار الضم والتوسع والحصار. صحيح أنه يوجد لدينا سلطة وطنية ولكنها سلطة بدون سيادة

وطنية، وسلطات الاحتلال هي التي تسيطر على الحدود والمعابر والأرض وهي التي تقوم بترحيل الفلسطينيين من أماكن سكانهم وتدمير منازلهم ومصادر عيشهم وهي التي تقوم بالاعتقالات الادارية واحتجاز الالاف الأسرى الفلسطينيين في ظروف احتجاز غير إنسانية ويواجه بعضهم خطر الموت نتيجة للمرض والإضراب عن الطعام.

الآن تستطيعون أن تتصوروا الوضع المعقد الذي نعمل في إطاره، فنحن كهيئة وطنية مؤسسة دولة في الوقت الذي لا توجد فيه دولة ذات سيادة، وأمام معوقات الاحتلال وممارساته هذه تتبخر جهودنا وجهود السلطة الوطنية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني من المخاطر التي تتهدّدها من قبل دولة الاحتلال، وأستطيع الجزم بأن حقوق الإنسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة مستباحة من دولة الاحتلال في أدق تفاصيلها.

ورغم ذلك، تقوم الهيئة برصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتحليلها من منظور حقوقي في سياق تأثيرها على قدرة السلطة الوطنية في القيام في واجباتها اتجاه مواطنيها وتساهم في تقارير السلطة عن الانتهاكات الإسرائيلية المرسلة إلى هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وهي أيضاً مصدر موثوق ومرجعية ذات صدقية عالية للمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان خاصة مجلس حقوق الانسان حيث تسهم في تقديم

المداخلات الشفوية والخطية إلى مجلس حقوق الإنسان في جلساته الاعتيادية تحت جدول الأعمال رقم سبعة الخاص بالأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما وتسهم في الجلسات الاستثنائية في مجلس حقوق الانسان الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد دخلت السلطة الفلسطينية خلال الأعوام الخمسة الماضية مرحلة حرجة في تاريخها السياسي منذ وقوع الانقسام الداخلي في العام 2007 وسيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة. فمع استمرار تعرض حقوق الانسان للتهديد الواسع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانسداد أفق المفاوضات لرفض دولة الاحتلال وقف أنشطتها الاستيطانية، فقد أدى هذا الانقسام إلى تعقيد دور ومهمة الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وتعقيد الواقع السياسي والموضوعي للشعب الفلسطيني لقضيته التاريخية العادلة. فقد أدى هذا الانقسام إلى ضعف المشروعية الديموقراطية وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطات التنفيذية نتيجة تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني لانقسامه عمودياً تبعاً للانقسام السياسي، ما فتح المجال لأطراف الصراع الداخلي إلى توظيف أحكام القانون توظيفاً تعسفياً، ما جعل منظومة حقوق الانسان في قطاع غزة والضفة الغربية رهينة الانقسام وتبعاته الخطيرة.

وقد استمرت الهيئة في القيام بدور رئيس باعتبارها الهيئة الوطنية لحقوق الانسان في إطار صلاحياتها بموجب القرار الرئاسي والمادة (31) من القانون الأساسي وباعتبارها مؤسسة وطنية ذات عضوية كاملة في اللجنة التنسيقية للهيئات الوطنية التابعة للأمم المتحدة وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس المنظمة لعمل ودور الهيئات الوطنية، بمراقبة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة مع الحرص الشديد بالتمسك بالوحدة القانونية والتشريعية للولاية الجغرافية للسلطة الوطنية ومعارضة كل ما من شأنه مخالفة القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية أو القانون المدني وكل ما من شأنه التأثير على مستقبل الحقوق وعلى المراكز القانونية للمواطنين داخل المجتمع الفلسطيني الواحد.

يجب أن ينتهي هذا الانقسام، هذا الجرح النازف الذي يحد من قدراتنا الوطنية للتصدي لمهمات إنهاء الاحتلال وإنجاز الحق الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الحريات الأساسية واحترام حقوق الانسان، واستعادة الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويمكن للهيئة المستقلة أن تلعب دوراً رئيساً في هذا الشأن وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من منظور حقوقي وخاصة على ضوء المكانة المتميزة التي تتمتع بها الهيئة من المصداقية والموضوعية في تشخيص حالة حقوق الانسان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقبول كافة الأطراف لها والاستعدادية للتعاون معها.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الهيئة على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية باعتبارها مصدر الشرعية القانونية للسلطة المنتخبة المستمدة من الشعب، تؤكد على وجوب احترام الحريات العامة للمواطن في المشاركة الشعبية في صنع القرار بحرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة والصحافيين والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، وفوق كل ذلك التوقف عن الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي. كل ذلك يشكل المدخل الديمقراطي السليم لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ندعو إليها. ومرة أخرى يمكن للهيئة أن تسهم من منظور حقوقي لحل هذه الملفات ورفع التقارير والتوصيات لطرفي الانقسام من منظور حقوقي وقانوني أو حتى عن طريق الوساطة أو التدخل المباشر. ويخطئ من يظن أن حل الصراع مقتصر على السياسيين. ففي جميع البلدان في العالم التي شهدت صراعات مشابهة أو مرت في مراحل انتقالية، لعبت الهيئات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان دوراً أساسياً في حل الصراع وإنجاز المصالحة الوطنية، من منطلق أن حل الصراع أو المصالحة واحترام حقوق الانسان هما أمران متلازمان.

واسمحوا لي بأن أتوجه باسمي وباسم الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بالشكر والتقدير لسيادة الرئيس محمود عباس للثقة التي يوليها للهيئة

المستقلة وتعزيز مكانتها كهيئة وطنية دستورية والتي كان آخر تجلياتها اصداره قراراً بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أعطى حق الدعوة الأصلية المباشرة للمفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان إلى جانب رئيس السلطة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى وممثلي الأحزاب السياسية المرخصة للعمل في أراضي السلطة الوطنية، وتدعم الهيئة خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة بصفة مراقب، لما قد يقوي موقف السلطة إزاء الانتهاكات الاسرائيلية الواسعة للحقوق الفلسطينية ومحاسبة إسرائيل أمام القانون الدولي على هذه الجرائم والانتهاكات، ولما قد يمكّن السلطة إلى الانضمام إلى الإعلان والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الانسان.

والشكر والتقدير موصولان لدولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض وأعضاء الحكومة لحرصه الأكيد على حماية حقوق الإنسان وإيمانه العميق بأهمية دور الهيئة المستقلة بمراقبة وترقية حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية من خلال أخذ توصياتها على محمل الجد والسعي نحو تطبيقها وإدماجها في السياسات الوطنية بما في ذلك تخصيص بند خاص من ميزانية الدولة لدعم الهيئة تعبيراً عن تحمّل الحكومة مسؤولياتها تجاه هيئتها الوطنية وترجمة لسياستها في تعزيز وحماية حقوق الانسان في فلسطين.

كما وأشكر مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقوق الانسان على مختلف توجهاتها واختصاصاتها الحقوقية في قطاعات المرأة والطفل والمعاقين في مجال الحريات العامة، ونقابة الصحافيين، والنقابات العمالية والمهنية، فهؤلاء شركاء حقيقيون للهيئة المستقلة في تأدية رسالتها الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الانسان.

ودائماً وأبداً نؤكد على القول بأن القضاء المستقل والنزيه وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة وفقاً للقانون هما الضمانة الأولى لحقوق الانسان.

د. أحمد حرب

المفوض العام

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان